موقف الأحزاب اليمينية في تركيا من الأزمة الإقتصادية في سبعينيات القرن العشرين



الدكتور طارق أحمد شيخو
قسم التاريخ، جامعة زاخو - العراق

الملخص:

عانت تركيا خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي من مشكلات وأزمات كانت في غاية الخطورة والتعقيد على المستويات المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. حيث استشرى العنف والإرهاب، والقتل في معظم أنحاء تركيا في ظل صراع أحزاب اليمين واليسار المتطرفة. وفي تلك الظروف عانت تركيا من أزمة اقتصادية تمثلت في حصول حالة من التضخم في الاقتصاد، وازدياد حجم الديون الخارجية، فضلاً عن تفاقم البطالة في البلاد. وقد بلغت الأزمة الاقتصادية تلك ذروتها عام 1978.

في ضوء ماتقدم، سنعرّف بـ ماهية الأزمة الاقتصادية في تركيا في عقد السبعينيات، مع بيان تأثير العوامل الخارجية والداخلية في تلك الأزمة. ثُمَّ نبيّن موقف أحزاب اليمين التركي من تلك الأزمة، على أساس أن أحزاب العدالة والسلامة الوطني والحركة القومية كانت جزءاً من العملية السياسية المتمثلة في تشكيل الحكومات الائتلافية. ومهما يكن من الأمر فإن جميع الخطط والبرامج التي وضعتها تلك الأحزاب لم تكن لتجدي نفعاً في حل الأزمة الاقتصادية في ظل تدهور الأوضاع الأمنية التي انتهت بقيام الجيش بانقلاب عسكري في 12 أيلول 1980 لتضع حداً نسبياً فيما بعد للمشاكل التي عانت منها تركيا آنذاك في ظل عجز الحكومات التركية عن إيجاد الحلول المناسبة لها.

الملخص باللغة الانجليزية

During the seventies of the last century, Turkey suffered from highly critical and dangerous problems and crises on the political, economic and social level. Violence, murder and terrorism prevailed all over Turkey under the radical right and left parties. Throughout these circumstances, Turkey suffered an economic crisis reflected by the inflation and the increase of foreign debts besides the exacerbation of unemployment where the economic crisis reached its climax in 1978.

On the light of what is preceded, it is possible to be aware of the economic crisis in Turkey during the seventies with more light is shed on the influence of interior and exterior factors. Moreover, the position of the Turkish right political parties about the crisis, taking into consideration that the Justice and National Security and the nationalistic Movement are parts in the political process, which formed a coalition government. Notwithstanding, all the plans and programs presented by these parties had no utility in finding a solution for the economic crisis with the deterioration of the security situation. The 12th September 1980 coup d›état put an end to a certain extent to the problems from which Turkey suffered under the incompetence of the Turkish governments to find appropriate solutions.

المقدمة:

عندما تأسست الجمهورية التركية في عام 1923، لم يكن لهذه الدولة اقتصاد قوي، وذلك بسبب الديون الخارجية التي ورثتها من الدولة العثمانية المنهارة، حيث إن تركيا الحديثة تعهدت للدول الغربية بدفع ما يترتب عليها من تلك الديون على فترات ودفعات ووفق صيغ معينة اتفق عليها الطرفان لتسديد تلك الديون[1]. ووفقاً لتلك الظروف فقد اتُخذت القرارات، ورُسمت الخطط في مؤتمر اقتصادي عقد في مدينة ازمير عام 1923، بهدف وضع سياسة الدولة الاقتصادية والتخلص من تراكمات الديون القديمة[2]، ووضع الصيغ التي تُمكن الدولة من السيطرة على القطاع الاقتصادي. واستمرت هذه السياسة طيلة عقد الثلاثينيات خصوصاً وأن الأزمة الاقتصادية العالمية 1929- 1933 كانت قد تركت آثاراً سلبية كبيرة على الأوضاع الاقتصادية التركية في تلك المرحلة[3]، فضلاً عن آثار احداث الحرب العالمية الثانية 1939-1945. وفي تلك الظروف وقعت تركيا على ميثاق الأمم المتحدة في 26 حزيران 1945 وحصلت في المقابل على مساعدات مادية - ومواد إغاثة، ومساعدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية[4]، وفيما بعد عمدت الحكومة في عام 1947 إلى إعطاء اهتمام لبعض القطاعات مثل قطاع النقل والزراعة والطاقة[5]، وكل ذلك بهدف تقوية البنية التحتية للدولة.

وأما بخصوص مدة حكم الحزب الديمقراطي 1950- 1960 [6]، فقد عمدت الحكومة إلى اتباع سياسة اقتصادية تعمل على تعزيز اقتصاد السوق والقطاع الخاص إذ رفع الحزب ومنذ تأسيسه شعار الحد من تدخل الدولة في شؤون القطاع الخاص، ووضع سياسات من أجل تطوير تركيا اقتصادياً؛ لتثبيت أركان الدولة في جميع النواحي. فوضعت خططها التي عملت على تشجيع الصناعة لزيادة واردات الدولة من هذا القطاع من خلال تصدير منتجاتها الصناعية، وبالمقابل التقليل من استيرادها من الخارج [7]، فكان أن وضعت القوانين التي تستهدف تشجيع عمليات التصنيع في ضوء المساعدات التي كانت تصل إلى تركيا من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية[8]، بهدف تقوية البنية التحتية والدفاع الوطني وللأغراض التجارية.

ولكن فيما بعد منتصف الخمسينيات بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية بالظهور في تركيا؛ إذ شهدت وضعاً اقتصادياً سيئاً مع حلول عام 1958 [9]، يعود بالأساس إلى كثرة المشاكل السياسية الداخلية وتأزمها في ظل صراع الحزب الديمقراطي الحاكم مع حزب الشعب الجمهوري المعارض، التي أوقعت الحكومة في أزمات داخلية، وبالتالي عدم قدرتها على تجاوز مشكلاتها السياسية التي بدورها اوقعتها في مشاكل اقتصادية انعكست سلباً على الوضع الاجتماعي في الوقت نفسه. وفي ذلك أشار مصدر إلى أن عوامل أخرى كانت وراء تدهور الوضع الاقتصادي التركي، ولجوئها إلى تخفيض سعر الليرة التركية بمقدار (2,8 %) ثم تبعها انخفاضاً آخراً بنحو (9%)، كان من أبرزها:

انخفاض الطاقة الانتاجية في مؤسسات الدولة وشركاتها.

النقص الحاصل في النقد الأجنبي في الداخل في ضوء عدم وجود استراتيجية تعمل على استقرار برامجها [10].

وعلى أية حال فقد حاولت حكومة الحزب الديمقراطي الحاكم أن تجد منافذ لها، لإصلاح

الوضع الاقتصادي، إذ أصبحت عضواً منتسباً في (الجماعة الاقتصادية الأوروبية-Avrupa Ekonomik Topluluğu) في 31 تموز 1959، ثم حاولت تطوير علاقاتها بشكل أكثر، فأقدمت على تقديم طلب رسمي إلى الجماعة المذكورة في 11 ايلول 1959 لتكون عضواً دائماً فيها[11]، ويبدو أن حدوث الانقلاب العسكري في 27 ايار 1960 حال دون تحقيق ذلك.

وخلال عقد الستينيات عمدت حكومة الانقلابيين «لجنة الوحدة الوطنية»، إلى إصدار دستور جديد للبلاد في 9 تموز 1961، ثم وضعت خططها الاقتصادية بعد ذلك فيما سمي بـ «الاقتصاد المخطط» (PlanlI Ekonomi) أو ما يسمى أحياناً بـ (سلطة التخطيط المركزي)، التي اعتمدت سياسة وضع الخطط الخمسية[12]، الأولى 1963-1967 والثانية 1968-1972 التي اعتمدت على سياسة تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة... فوضعت الحواجز الكمركية ومنحت الحماية للصناعة وغير ذلك من الإجراءات[13] التي من شأنها أن تساهم في تنمية الاقتصاد التركي، فكانت النتيجة حصول نمو اقتصادي في تركيا خلال المدة ما بين 1960-1968 إذ ارتفع دخل المنتجين بنحو (9,7%)، واستمر ذلك لغاية عام 1971 ليصل إلى نحو (10,2%) ولكن الذي حصل أن هذا النمو وبعد عام 1971 بدأ نحو الانحدار ليصل إلى (0,4 %) لا سيما عندما بدأت حالة التضخم تشهد أرتفاعاً في البلاد بلغت نحو (15,9 %)، ثم استمر الأمر بالأرتفاع، ليصل مع عام 1978 إلى (107,2%) [14].

يتضح مما سبق أن تركيا قد شهدت في عقد الستينيات تحسناً في الوضع الاقتصادي وارتفاعاً في مستوى المعيشة إلى حَدٍ ما، لكن حدوث ما سُمي بـ «انقلاب المذكرة» [15] عُدَّ مؤشراً على تدهور الاوضاع الأمنية في البلاد نتيجة لصراع آيدولوجيات اليمين واليسار[16]، التي انعكست بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

المبحث الأول: ماهية الأزمة الاقتصادية

عانت تركيا خلال السبعينيات من القرن المنصرم من مشكلات وازمات عديدة كانت في غاية الخطورة والتعقيد، فإلى جانب الأزمة الاقتصادية برزت مشاكل اجتماعية فضلاً عن مشكلة العنف السياسي، حيث استشرى العنف والإرهاب والقتل في معظم أنحاء تركيا، وإلى جانب هذا فقد برزت مشاكل أخرى في تركيا تمثلت في المشكلة الكردية والمشكلة الأرمنية فضلاً عن المشكلة القبرصية التركية، وقد أسهمت بمجموعها في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تركيا في عقد السبعينيات.

يهدف البحث إلى التعرف على ماهية الأزمة الاقتصادية في تركيا؛ ليتسنى لنا فيما بعد بيان مواقف أحزاب اليمين التركي من هذه الأزمة، لا سيما تلك الأحزاب التي كانت جزءاً من العملية السياسية من خلال مشاركاتها في تشكيل الحكومات الائتلافية [17] ، التي أصبحت سمة بارزة في تركيا.

وللأزمة الاقتصادية في تركيا جوانب عديدة، تتمثل في عجز ميزان المدفوعات وتفاقم الديون الخارجية والنقص الحاد في العملات الصعبة والتضخم والبطالة وتدني مستويات المعيشة -وهو ماسنلاحظهُ-. الأمر الذي افرز تأثيرات وانعكاسات مباشرة على عموم الفئات الاجتماعية من المجتمع التركي.

كما هو معروف فان تركيا باشرت بوضع خطط

السنة	1964	1967	1968	1969	1970	1971
الديون مليون$	0,988	1,344	1,529	1,705	1,920	2,210
السنة	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الديون مليون$	2,300	2,654	2,901	3,012	3,822	4,410
السنة	1778	1779				
الديون مليون$	6,126	9,270				

تنموية منذ عقد الخمسينيات، ثم الستينيات، جرى فيها التركيز على مسألة التصنيع بهدف تطوير تركيا وتأهيلها للإنضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة وعلى أية حال فإن الخطط التي وضِعَت حققت نمواً بنحو (7%) سنوياً [18]، إلاّ أنها أثقلت كاهل تركيا بالديون الخارجية كما هو موضح في الجدول رقم (1) [19].

المستوردة بنسبة (84,9%) والصناعات الكيمياوية بنسبة (70,1%) [20]. فكان من الطبيعي أن يؤدي تشغيل تلك المصانع وزيادة إنتاجها إلى حصول زيادة في المستوردات التركية التي بدورها خلقت عجزاً في الميزان التجاري الذي يمكن أن يعود إلى عجز الصادرات التركية من موازنة تلك المستوردات.

ومهما يكن من أمر فإن الذي أسهم في معالجة العجز الحاصل في الميزان التجاري في تلك المدة هو أن تحويلات العمال الاتراك في الخارج كانت قد أسهمت في إيجاد نوع من الموازنة ومعالجة العجز لفترة معينة [21]. الجدول رقم (2)

وعلى أية حال فإن دور التحويلات الخارجية واهميتها في الجانب الاقتصادي قد برزت في نواحي مهمة، منها:

- إن التحويلات التي تقدمها العمالة التركية

السنة	1969	1970	1971	1972	1973	1974
حجم التحويلات مليون $	141	273	471	470	1,135	1,462

وعلى أية حال فإن معظم تلك الصناعات اعتوعلى أية حال فإن معظم تلك الصناعات اعتمدت بالدرجة الأساس على قطع الغيار والمواد الصناعية المستوردة من الخارج، فمثلاً اعتمدت صناعة الإطارات والبلاستك على المواد الأولية

من الخارج إلى الداخل التركي، كانت مهمة إذ تشير الإحصائيات إلى أن العمالة ومنذ الستينيات ولغاية عام 1974، قد ساهمت بشكل كبير في وعلى أية حال فإن دور التحويلات الخارجية واهميتها في الجانب الاقتصادي قد برزت في نواحي مهمة، منها:

إن التحويلات التي تقدمها العمالة التركية من الخارج إلى الداخل التركي كانت مهمة إذ تشير الإحصائيات إلى أن العمالة ومنذ الستينيات ولغاية عام 1974، قد ساهمت بشكل كبير في معالجة العجز التجاري حيث بلغت نسبة تحويلاتها (43,3%) من الناتج المحلي.

إن التحويلات الخارجية كانت تعمل من ناحية أخرى على رفع المستوى المعاشي لأسر العمال المهاجرين في الداخل التركي، وهي بذلك تسهم في تحسين الوضع الاجتماعي لعدد غير قليل من الأسر التركية.

يضاف إلى ما تقدم أن العمالة في الخارج كانت تعود إلى الداخل التركي بعد أن تعلموا وتسلحوا بخبرات وأفكار صناعية وتجارية، فغالباً ما كان هؤلاء يُقدِمون على تأسيس مشاريع تجارية وصناعية ذات خبرات متقدمة تعلموها في أوروبا في مجالات العمل، وغالباً ما كانت هذه المشاريع ناجحة تعمل على انتعاش حالة فئات معينة، وإيجاد مجال حركة تجارية وصناعية في داخل تركيا [22].

والمسألة المهمة التي تستوجب الإشارة اليها هنا هو أن تحويلات العمال الأتراك من الخارج الى داخل بلدهم كانت ذات منفعة في ظل ظروف أرتفاع أسعار النفط في السوق الدولية بنسب مضاعفة منذ عام 1973، بسبب حظر النفط العربي إلى الدول الغربية التي وقفت إلى جانب إسرائيل في حربها مع العرب[23]. السبب الذي كان وراء أرتفاع أسعار السلع الانتاجية الغربية، ونظراً لارتباط تركيا بالغرب في علاقاتها، الأمر الذي تسبب بالتالي في أرتفاع أسعار السلع في داخل تركيا بنسبة (60%) [24]، وتوافقاً مع انخفاض تحويلات العمال الاتراك من الخارج، بعد أن كانت الدول الغربية قد طلبت من تركيا إيقاف تصدير العمالة التركية إلى دولها، وصل العجز في الميزان التجاري التركي في عام 1977 نحو (3,3) مليار دولار [25].

ومع ماتقدم فقد ازداد العجز في الميزان التجاري التركي الذي يمكن أن يعود إلى عوامل أخرى مثل: زيادة حجم النفقات العسكرية [26]، بسبب التدخل العسكري في قبرص في تموز 1974 [27] وبالتالي فرض الولايات المتحدة الأمريكية الحظر على مبيعاتها من الأسلحة إلى تركيا في عام 1975، وتخفيض حجم مساعداتها العسكرية والاقتصادية لها[28]، ما أحدث عجزاً في ميزان المدفوعات التركي. الأمر الذي استوجب على تركيا الاستدانة من الخارج ، الذي بدوره تسبب في تفاقم الوضع الاقتصادي نتيجةً لزيادة الديون الخارجية، حيث بلغت في عام 1978 نحو (6,126) مليار دولار، من غير الفوائد التي استحقت على القروض السابقة التي بلغت في ذات العام (407) مليون دولار[29] وفيما بعد وفي عام 1979 وصل حجم الديون التركية إلى (9,270) مليار دولار[30].

وبناءً على ماتقدم فإن الأزمة الاقتصادية في تركيا كانت قد بلغت مداها مع أواخر السبعينيات في ضوء تقلص استيراد المواد الخام، وقطع الغيار بسبب النقص الحاصل في العملات الصعبة الذي بدوره أدى إلى تقليص حجم الانتاج الصناعي وبالتالي تقليص حجم صادرات تركيا، ما تطلب الاقتراض من الخارج وبالتالي تفاقم حجم الديون الخارجية والفوائد المترتبة عليها التي زادت من تفاقم وحِدَّة الأزمة الاقتصادية، ووصلت الحالة بالبلاد إلى مرحلة خطيرة ومعقدة في ظل مشكلتين تفاقمتا في تركيا وهما:

◄أولاً: مشكلة التضخم

يلاحظ من الأرقام والبيانات الحسابية الآتية أن مشكلة التضخم كانت موجودة في تركيا لغاية عام 1971؛ لأن معدل التضخم لعشرِ سنوات سابقة على هذا العام كانت قد وصلت إلى (7,4%). ولكن وبحلول عام 1973 بدأت مشكلة التضخم في تركيا بالظهور على نحو لافت للنظر، ففي ذلك العام قفزت نسبة التضخم إلى (19,9%) [31]، وفيما بعد استمرت الحالة لتصل نسبتها إلى (20%) في عام 1976، ثم (40%) في عام 1977 [32]، ثم قفزت النسبة إلى (60%) في عام 1978، واستمرت الحالة لتصل إلى أقصى مدى لها في شباط عام 1980 حين تجاوزت النسبة الـ (137%)[33]، وفي ظل هذا التضخم كانت نسبة العجز في الميزان التجاري قد بلغت في عام 1978 (2,04) مليار دولار، وفي عام 1979 (2,25) مليار دولار، والفوائد المترتبة على الديون الخارجية التركية لعام 1979 (1,87) مليار دولار[34]. وفيما بعد فقد ازداد حجم الديون الخارجية التركية مع عام 1980 نحو (17) مليار دولار[35].

وبناءً على ما تقدم يمكن إرجاع سبب تفاقم مشكلة التضخم في تركيا إلى عوامل عديدة، منها: عوامل خارجية وأخرى داخلية وعلى النحو التالي:

أ. العوامل الخارجية:

إن أرتفاع أسعار النفط عالمياً بنسبة تقرب من الـ (130%) منذ عام 1973 [36]، قد أثر بشكل كبير في زيادة حالة التضخم، في ظل اعتماد تركيا على أكثر من(70%) من احتياجاتها النفطية على الاستيراد، ففي عام 1970 لم تتجاوز قيمة مستورداتها من النفط الـ (65) مليون دولار [37]، الذي يمكن أن يعود إلى حالة الاستقرار السياسي النسبي في فترة الستينيات، وبالتالي فإن ظروف البلاد كانت شبه مستقرة، الأمر الذي كان قد هيأ جواً ملائماً ومشجعاً للصناعات المحلية. لكن وفيما بعد، ففي عام 1973 ارتفعت قيمة المستوردات التركية من السلع والبضائع من (364) مليون دولار عام 1973 إلى (800) مليون دولار عام 1974 [38]، وهو أكثر من الضعف. ولترتفع مع عام 1975 إلى (803) مليون دولار[39]، ولتبلغ في عام 1980 حداً خطيراً بحيث وصل الرقم إلى (3,614) مليون دولار[40].

لجوء الدول الغربية الصناعية إلى رفع أسعار منتجاتها، كرد فعل على أرتفاع أسعار النفط عالمياً حيث وصل معدل سعر البرميل الواحد من النفط خلال المدة 1973- 1980 إلى (40) دولاراً [41]، في الوقت الذي كانت فيه تركيا تستورد معظم احتياجاتها من البضائع والسلع من تلك الدول الغربية [42].

وأمام تلك الظروف عمدت الحكومة التركية إلى اتخاذ بعض الاجراءات التي من شأنها التقليل من آثار أرتفاع أسعار النفط عالمياً، والتي بدورها كانت قد أثرت سلباً في الأوضاع الاقتصادية بـ تركيا. فكان أن اتخذت الحكومة إجراءات عدة يمكن إيجازها بما يلي:

حاولت تركيا تعزيز دور صادراتها للتقليل من تأثير الأزمة النفطية العالمية، ووضع سياسة من شأنها تقليل تكاليف منتجاتها، فضلاً عن إجراء زيادة في حجم منتجاتها القابلة للتصدير.

التقليل من إنتاج المنتجات الصناعية التي تعتمد بالأساس على الطاقة، بهدف تقليل تأثير الأزمة النفطية على الاقتصاد التركي. ولكن الذي حصل هو الأرتفاع في أسعار المنتجات الصناعية نتيجة لتلك السياسة، لا سيما الصناعات القائمة على النفط من المواد الكيماوية[43].

قيامها بقطع التيار الكهربائي في أنحاء البلاد لمدة ستة ساعات يومياً في محاولة لضغط فاتورة استيراد النفط التي كانت على وشك ان تصل إلى مليارى دولار سَنوياً[44].

ب . العوامل الداخلية:

تجدر الإشارة إلى أن العامل الداخلي الذي كان وراء التضخم الذي حصل في تركيا، هو مسألة التخفيض المستمر لقيمة الليرة التركية، بدأ من عام 1970؛ فقد عمدت الحكومة إلى تخفيضها ولمرة واحدة بمقدار (66%)[45]، وخلال المدة ما بين عامي 1972- 1977 خفضت قيمة الليرة التركية بنحو (15) مرة، كان آخرها بنسبة (30%)[46]. وفي آذار 1978 خفضت بمقدار (23%)، ثم أعيد تخفيضها في حزيران 1979 بنسبة (43%)[47]، وفي 25 كانون الثاني 1980 خفضت قيمة الليرة من [47] ليرة إلى (70) ليرة للدولار الواحد، لترتفع الأسعار بنسبة (50%). فكانت هذه الإجراءات بمثابة الخندق الأخير الذي يتعين التزامه لإبقاء تركيا على قيد الحياة اقتصادياً، ذلك لان نحو (40) مليوناً في حالة حدوثه سيعاني من الآثار القاسية لهذا التضخم[48].

ومن الطبيعي أن العوامل الخارجية والداخلية عملت كلتاهما مجتمعةً على زيادة حدة التضخم الذي حصل بـ تركيا في عقد السبعينيات حتى بلغ ذروته قُبيل الانقلاب العسكري في 12 أيلول 1980 [49] . ولكن الخارجية كان لها الدور الاكبر في ذلك، مقارنةً مع مدى تأثير العوامل الداخلية فبالتالي ظهرت في تركيا مشكلة أخرى زادت من تعقيد الأزمة الاقتصادية ألا وهي مشكلة البطالة.

ثانياً: مشكلة البطالة

لا شك أن البطالة تعد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في آنٍ واحد، نظراً لما للأولى من تأثير على الثانية، بل أن مشكلة البطالة تتجاوز حدودها الاقتصادية والاجتماعية لتصل تأثيرها إلى الأوضاع السياسية. وفي تركيا فقد بدأت مشكلة البطالة تبرز مع أوائل الخمسينيات في ظل الهجرة الريفية إلى المدن التي شهدتها تركيا في تلك المرحلة، ففي عام 1951 تجاوز عدد العاطلين عن العمل مليون شخص[50]، ومع زيادة النمو السكاني الذي بلغ نسبته (3%)، واستمرار الهجرة الريفية إلى المدن كان لا بد أن يعمل على زيادة عدد العاطلين عن العمل في المدن وبشكل مثير، فضلاً عن إيقاف استقبال العمال الأتراك لاسيما في دول أُوروبا الغربية الغربية وإلغاء عقودهم[51]، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل (1,440,000) شخصاً في عام 1967 [52]، ثم ازدادا عدد العاطلين عن العمل بعد عشرة سنوات ليصل إلى (2,117,000) شخص في عام 1977، ثم استمرت الحالة ليصل العدد إلى (3) ملايين تقريباً في العامين التاليين، ثم وصل عدد العاطلين إلى (3,634,000) شخص عن العمل عشية الانقلاب العسكري في 12 ايلول 1980 [53]، في محاولة لوضع حدّ للأوضاع المتدهورة في تركيا سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

المبحث الثاني: موقف الأحزاب اليمينية من الأزمة الأقتصادية

1 / حزب العدالة[54]:

ينطلق حزب العدالة في تشخيصه للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في تركيا من حقيقة أن تركيا بلد متخلف، ويعاني من الفقر، وموارده الاقتصادية لم تستغل على النحو الأمثل[55] .

وفي ضوء نظرة الحزب إلى الأسباب التي تقف

وراء المشاكل الاقتصادية في تركيا، يرى الحزب أن الحل يكمن في جوانب عدة يمكن إجمالها بما يلي:

- الجانب الاقتصادي المؤثر على الجانب الاجتماعي، إذ يرى الحزب أن إنهاء حالة الفقر تكمن في البدء بتنمية شاملة يقودها القطاع الخاص الذي يعد عماد الحياة الاقتصادية والسبيل لنجاح الاقتصاد التركي، ذلك لأن المؤسسات الخاصة والربح يشكلان القوة الأساسية للتقدم الاجتماعي[56] وفي ذات الوقت يتطلب الأمر ضرورة الإسراع في تطوير الصناعة بالاعتماد على القطاع الخاص والتأكيد على دور الدولة في تهيئة كل المساعدات وتوفير الظروف المناسبة للاستثمار، واستقرار السوق[57] .

- بناءً على ذلك يعد الحزب أن فتح أبواب تركيا أمام الرأسمال الأجنبي وجذبه بكل الوسائل يُعد أمراً ضرورياً للإسراع في عملية التنمية[58]، من خلال ربط الاقتصاد التركي بالبنوك والشركات الأجنبية والاعتماد على القروض واستثمارها لتطوير الاقتصاد التركي[59] .

- يهتم الحزب بمسألة تحقيق ثورة زراعية أو ما يطلق عليه بـ « الثورة الخضراء » [60] .

وعلى الرغم من نظرة الحزب لمعالجة المشكلات الاقتصادية في تركيا، على أنها يمكن أن تحل من خلال استثمار الرأسمال الأجنبي ودعم القطاع الخاص، إلا أنه في ذات الوقت أكد أيضاً على مسألة العدالة الاجتماعية، وحاول أن يظهر نفسه أمام الجماهير بمدى اهتمامه في هذا المجال رغبةً منه في كسب ود الجماهير لا سيما في ظل المنافسات القوية بين الأحزاب السياسية في الستينيات والسبعينيات. وعلى وفق ذلك يرى الحزب أن تطبيق العدالة الاجتماعية يمكن أن تتحقق من خلال:

1 - إيجاد نظام ضرائبي عادل[61] .

2 - التوزيع المتساوي لخدمات الدولة على جميع الولايات[62] .

3 - العمل على وضع الخطط التي من شأنها تحسين أوضاع الفلاحين، والتخفيف من مشكلة البطالة[63].

من جانب آخر فإن الحزب ينظر إلى البطالة المنتشرة والمتفاقمة في تركيا على أنها تمثل أخطر أنواع الظلم الاجتماعي في الوقت الذي تمثل هدراً كبيراً للقوى والطاقات البشرية؛ ولذلك يتوجب توفير فرص العمل لجميع القادرين عليه[64] .

ومن الناحية العملية اعتمدت سياسة حزب العدالة على وضع الخطط الخمسية، بهدف دعم وتسهيل أمر استثمارات القطاع الخاص ودعمها وعلى الرغم من عدم الاستقرار السياسي والنظام شبه العسكري في أوائل السبعينيات، تمكن الحزب من تحقيق نوع من النمو بلغ نسبته (7 %) في القطاع الصناعي في ظل تشجيع سياسة الصادرات، الأمر الذي عمل على رفع قيمة الليرة التركية نحو (15 %) مقابل سعر صرف الدولار الأمريكي، بعد أن كان قد اتخذ جملة قرارات تمثل في إلغاء بعض القوانين الخاصة بالمزراعين التي عملت على تشجيع الزراعة وذلك في 25 حزيران 1973. فكانت سياسة زعيم الحزب سليمان ديميريل القائمة على سياسة الانفتاح على استيراد الرأسمال الأجنبي، قد بدأت بعض المؤشرات البسيطة لإصلاح الوضع الاقتصادي[65] لكن ظروف أحداث الأزمة القبرصية – التركية في صيف 1974، كانت قد زادت من تدهور الأوضاع الاقتصادية في تركيا على الرغم من سياسات حزب العدالة التي سبقت أحداث الأزمة تلك.

وفي ظل ظروف الأزمة القبرصية التركية، وعدم الاستقرار السياسي في تركيا في الداخل، بدأت تلك الظروف تؤثر سلباً على الاقتصاد التركي، وظهرت آثارها واضحة؛ فقد وصل العجز التجاري في عام 1975 إلى نحو (8,7 %) ، وفي تلك الاثناء حصل أرتفاع في قيمة العقارات في ظل قلة الصادرات، وانخفاض نسبة السياحة ووارداتها في تلك المدة، كما رافق تلك الأحوال انخفاض في التحويلات الخارجية في ظل ظروف بلد ينمو بسرعة سكانياً[66] الأمر الذي تطلب اتخاذ تشريعات من شأنها إعداد وتهيئة جميع أنواع المصادر الخارجية، والاقتراض الخارجي.

ومن الناحية العملية، فإن موقف حزب العدالة يمكن إيضاحه من خلال برامجه وسياساته التي حاول تطبيقها بعد أن أصبح جزءاً من الحكومات التي كانت قد تشكلت في السبعينيات، فمع مجيء الحزب إلى الحكم في حكومة ائتلافية (31 آذار 1975- حزيران 1977)[67]، عمل على تطبيق شعار «الاقتراض يدفع بالاقتصاد على الركض السريع»، وكان من نتيجة سياسة الحزب القائمة على الاقتراض الخارجي، أن أصبحت ديون تركيا في عام 1977 (4,410) مليار دولار، في الوقت الذي كانت فيه الديون في عام 1975 لا تتجاوز (3,012) مليار دولار[68] .

ومع أزدياد الديون الخارجية عام 1977، تبنى الحزب برنامجاً اقتصادياً لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد الذي عُرف بـ «حسابات الإيداع بالليرة التركية القابلة للتحويل»، حيث تضمن هذا البرنامج إعطاء المودعين الأجانب نسباً محفزة تزيد على النسب الاعتيادية، يهدف إلى وضع عملاتهم في البنوك التركية. وفي إطار هذا البرنامج، أصدر الإيعاز إلى البنك المركزي التركي بتسهيل التعامل وتحمل فروق الأسعار بين الليرة والعملات الأخرى[69] .

وعلى الرغم من كل المحاولات والخطط التي وضعها حزب العدالة، التي حاول تنفيذها بهدف معالجة الأزمة الاقتصادية في البلاد، إلا أن التدهور الاقتصادي أزداد في تركيا سوءاً. ففي الفترة ما بين نيسان 1978 - آذار 1979 حصل العجز في ميزان المدفوعات، فكان العجز في ميزان المدفوعات التركي قد وصل إلى أعلى مستوياته في تاريخ الجمهورية التركية، حين وصل حجم الديون الخارجية إلى نحو (9,270) مليار دولار[70]، في وقت لم تتمكن الأحزاب السياسية (اليمين) المشاركة في تشكيل الحكومات الائتلافية في السبعينيات من تنفيذ برامج اقتصادية تتمكن من معالجة الأزمة الاقتصادية في تركيا، ورافقت هذه الظروف النقص في إنتاج السلع، الأمر الذي أدى إلى ظهور حالة الاستيراد والتصدير غير المشروعة قانوناً - بشكل سري من قبل التجار - فكان من نتائج ذلك ما يلي:

1 - الأرتفاع في أسعار السلع في السوق السوداء.

2 - أرتفاع نسبة البطالة في البلاد.

3 - أنخفاض معدل نمو الصناعة وقطاع الخدمات الذي وصل إلى أدنى مستوياته بالرجوع نحوالوراء على نحو (20) عاماً من تاريخ تركيا.

4 - حصلت مشاكل أخرى كثيرة في البلاد منها: أرتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة الفقر، وشل حركة العمل، بسبب كثرة المظاهرات التي كانت تقودها نقابات العمال، فضلاً عن فقدان الوقود من البلاد[71] ، فَشُلَّت حركة البلاد اليومية.

ولكن السياسة التي وضعها حزب العدالة لمعالجة المشاكل التي كانت تعاني منها تركيا في عقد

السبعينيات التي من ضمنها المشكلة الاقتصادية لم تتمكن من إصلاح الوضع القائم آنذاك، الذي يُعد أحد عوامل فشل الحكومة الائتلافية (حكومة الجبهة القومية الثانية 21 تموز 1977 - 31 كانون الاول 1977)[72] ، التي كان قد ترأسها زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل.

ومع تشكيل حزب العدالة لـ (حكومة الأقلية 12 تشرين الثاني -1979 12 أيلول 1980)[73]، كانت أزمات تركيا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد وصلت ذروتها، ولمعالجة هذا الوضع تبنى الحزب برنامجاً تقشفياً وضعه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، الذي عرف بـ «حزمة الإصلاح الاقتصادي (Ekonomik Reform Paketi) أو ما يعرف بـ «برنامج 24 كانون الثاني 1980» الذي نص على جملة خطوات وتوصيات كان أهمها:

1 - إن صنع القرار والتنفيذ هو من أخطاء السياسة الاقتصادية غير المتوازنة.

2 - ضرورة العمل على وضع الخطط الكفيلة للتقليل من حدة التضخم.

3 - العمل على معالجة اختناقات النقل ونقص الطاقة.

4 - العمل على زيادة الصادرات التركية وديمومتها.

5 - معالجة مشكلة البطالة المنتشرة.

6 - رفع الظلم الضرائبي الواقع على المجتمع[74] .

وفي الوقت نفسه نص البرنامج على جملة توصيات وهي:

- ضمان سلامة إدارة القرارات الاقتصادية وتنفيذها.

- إعطاء الأولوية للسيطرة على مسألة التضخم.

- رصد السياسات النقدية في البلاد ودراستها.

- ضرورة توفير فرص العمل من خلال رأس المال الأجنبي.

- الأستفادة من الطاقة الإنتاجية الفائضة حالياً للتقليل من شدة الأزمة الاقتصادية[75] .

كما أن الحكومة حاولت اتخاذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي يمكن إيضاحها بما يلي:

- التشجيع على استخدام السلع المحلية بدلاً من السلع الأجنبية المستوردة.

- المواصلة في اتباع سياسة التصنيع القائمة على الاستفادة من رأس المال الأجنبي.

- العمل على الاستفادة من القروض القصيرة الأجل.

- العمل على إحلال عملية السلام في المسألة القبرصية للتقليل من حجم النفقات العسكرية التي تتخصص لهذا الشأن باستمرار[76] .

ومع كل ما تقدم وما خطط له حزب العدالة من خُطط، ووضع سياسات من شأنها إصلاح الوضع الاقتصادي في البلاد، من خلال محاولات الحكومة التي أعتمدت على مكافحة الفساد وبعض الخروقات القانونية، والعمل على تقليل تكاليف الصادرات التركية وديمومتها وذلك حسب برنامج «24 كانون الثاني 1980» [77] ، إلا أن كل ذلك لم يجدِ نفعاً في إصلاح الوضع الاقتصادي في تركيا.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن الاستدلال على أن حزب العدالة في كل الفترات التي شارك فيها في تشكيل الحكومات الائتلافية في فترة السبعينيات

وما قدمه من برامج وخطط تهدف إلى معالجة المشكلات الاقتصادية في تركيا، كانت تقوم على عدة أسس يمكن تلخيصها بما يأتي:

-العمل على تحقيق الاستقرار السياسي، وإنهاء حالة العنف المستشرية في البلاد، بهدف توفير فرص وظروف تساعد على إنجاح برامجها للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في تركيا.

-محاولة التخفيف من مشكلة البطالة المتفاقمة من خلال إيجاد فرص جديدة، بهدف رفع المستوى المعاشي، وتقليص التفاوتات بما يقلل من حدة التوترات السياسية والاجتماعية.

-العمل على اتخاذ تدابير من شأنها أن تهدف إلى هيمنة القطاع الخاص، بغية الأخذ بما يعرف بـ «اقتصاد السوق»، والعمل على تطوير تركيا بهدف انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة.

وعلى أية حالٍ فإن الخطط والبرامج التي وضعها حزب العدالة ضمن سياساته الرامية إلى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن السياسية، لم تكن لتحقق النتائج المرجوة في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة أعمال العنف التي كانت ناتجة عن الصراع بين أحزاب اليمين واليسار التركي التي أدت بـ تركيا مع أواخر السبعينيات إلى حافة الهاوية لينتهي الأمر بتدخل العسكر، وقيامهم بانقلاب في 12 ايلول 1980 ليضع حداً لتلك المشكلات.

◄ثانياً / حزب السلامة الوطني[78] :

يعزو حزب السلامة الوطني الأزمة الاقتصادية في تركيا إلى ما يأتي:

تخلي المجتمع التركي عن القيم الروحية، وهذا ما أفقده جانباً أساسياً من جوانب التطور والتقدم.

خضوع تركيا للنادي الغربي -الدول الغربية-، حيث ترتب على ذلك أن أصبح الاقتصاد التركي، اقتصاداً ذيلياً تابعاً للاقتصاد الغربي، متأثراً بأزماته ومستهلكاً لبضائعه[79] .

وفي ضوء تشخيص الحزب للمشكلات التي تعاني منها تركيا لاسيما الاقتصادية، يرى الحزب أن هناك طرقاً لمعالجة تلك المشكلة من خلال:

أ- التخلي عن الغرب وإقامة روابط سياسية واقتصادية مع العالم الإسلامي، حيث أكد زعيم الحزب نجم الدين اربكان في نيسان 1973 قائلاً: «تركيا يجب ألا تكون في السوق الأوروبية المشتركة، وإنما في السوق المشتركة للدول الشرقية. إن تركيا متخلفة بالنسبة للغربيين، ولكنها متقدمة بالنسبة للشرقيين» [80] .

ويستنتج من ذلك، أن الحزب يرى أن تركيا لا تستطيع منافسة دول أوروبا المتقدمة، وأنها سوف تزاح إلى الهامش إذا ما انضمت إلى السوق الأوروبية المشتركة، وما يدل على ذلك هو ماذكره اربكان حين قال: «إذا دخلت تركيا السوق المشتركة في الأوضاع السائدة اليوم، فإنها سوف تصبح مستعمرة» [81]. والأكثر من ذلك أن الحزب يرى في نظرته تلك، أن تركيا تعد دولة متطورة ومتقدمة إذا ما قورنت مع الدول الإسلامية، وأن ذلك سوف يوفر لها الفرصة لجعلها سوقاً لمنتجاتها وكذلك مصدراً للمواد الأولية لصناعاتها، لاسيما في ظل أرتفاع أسعار النفط عالمياً في عام 1973.

ب- البدء بتنمية شاملة ومتوازنة، والتنمية الحقيقية في مفهوم الحزب هي تلك التي تشتمل على الجانبين المادي والروحي. فالجانب المادي يتكفل بتلبية الحاجات المادية والمعاشية للفرد، والجانب

الروحي يزود الانسان بالقيم الأخلاقية التي توازي في أهميتها الحاجات المادية؛ لأنها تخلق التوازن في المجتمع[82] .

ج- تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال إزالة الفوارق الاقتصادية، وتقليص التفاوت بين الأقاليم التركية، عن طريق نشر الصناعات الثقيلة من أجل إنماء تركيا، وفي ذات الوقت القضاء على كافة أنواع الاستغلال وفي مقدمتها (الربا) الذي يعد أخطر أنواع الاستغلال[83] .

ومع تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية في تركيا وقبيل الانقلاب العسكري عام 1980، عرض الحزب برنامجاً شاملاً يهدف إلى معالجة الوضع القائم في تركيا، والذي تضمن جملة خطوات يمكن إجمالها بما يلي:

-إعادة النظر في جدولة الضرائب، وتحقيق العدالة.

-إرساء نظام سليم في هيكل الإدارة الاقتصادية.

وضع أساس سليم لزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي.

-استكمال بناء المصانع التي أوقف العمل في بنائها.

-الاهتمام بالثروة المعدنية، والغابات والسياحة.

-إنشاء سوق إسلامية مشتركة، والعمل على إقرار الدينار الإسلامي[84] .

ورغم ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية تفاقت مع أواخر السبعينيات في ظل تفاقم الأزمة السياسية والاجتماعية التي اجتاحت تركيا، وأن برنامج الحزب هذا لم ينفذ ولم يترجم إلى واقع في تلك الظروف الصعبة، والأندى من ذلك أن انقلاباً عسكرياً حصل بعد إعلان هذا البرنامج بخمسة عشر يوماً فقط.

◄ثالثاً / حزب الحركة القومية[85]:

رؤية حزب الحركة القومية في معالجة الأزمة الاقتصادية في تركيا، تبدأ من الريف حيث يتطلب الأمر تأسيس مراكز ريفية متطورة تجعلها محوراً للنشاطات الاقتصادية، ووظيفة هذه المراكز الريفية تكون مزدوجة، فهي إلى جانب قيامها باستقطاب رؤوس الأموال والقوة البشرية التي تترك الريف إلى المدن، فانها ستكون عاملاً مهماً في تطوير الريف التركي[86] .

ويستدل مما سبق على أن حزب الحركة القومية يرى أن تطوير الريف التركي سيعمل على تقليص حدة التفاوتات بين الريف والمدينة من جهة، وبين الاقاليم الجغرافية من جهة أخرى.

ومن جانب آخر يمكن القول إن الحزب يدعو إلى إقامة قطاع اقتصادي شعبي والذي يسميه بـ (القطاع الوطني). ويقوم هذا القطاع بتسهيل النشاطات الاقتصادية للفئات الرئيسية للمجتمع التركي وهم «الفلاحون - العمال - الحرفيون - أصحاب الأعمال الحرة - الموظفون» [87]، الأمر الذي سيعمل على امتلاك هذه الفئات لوسائل الإنتاج وبالتالي تحافظ عليها من مسألة الاستغلال[88] . وهو بذلك يدعو حسب هذه الرؤية، إلى جعل القطاع الوطني أنموذجاً وصورة مصغرة للاقتصاد التركي الذي يمكن له أن يتخلص من الاستغلال الذي كان يؤدي إلى صراعات اجتماعية وسياسية نتيجةً لعوامل اقتصادية.

ووفق ما تقدم يمكن الاستدلال أيضاً على أن الحزب في رؤيته بخصوص تطوير الريف التركي والدعوة إلى القطاع الوطني، يهدف إلى منع تركز الثروة بيد فئة قليلة من المجتمع، مما يؤدي إلى تأميم الصناعات والمشاريع الضخمة.

فضلاً عما سبق يمكن القول أن الحزب في ذلك يحاول القضاء على مشكلة البطالة لا سيما تلك التي كانت متفاقمة في الريف، ويأتي ذلك من خلال ما دعا اليه الحزب بتأسيس وإنشاء المشاريع الاقتصادية في الريف ونشرها في جميع الاقاليم الأمر الذي سيعمل على توفير فرص العمل لجميع القادرين عليه.

وفي الأحوال كلها يمكن الاستدلال على أن تحقيق الحزب لنظرته ورؤيته في حل الأزمة الاقتصادية سوف يتمكن من تحقيق مايأتي:

أولاً: التقليل من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنمية الريف التركي بعد إنشاء المشاريع الصناعية، وتوسيعها وتوفير فرص العمل للجميع.

ثانياً: سوف تتمكن الحكومة من خلال ذلك الحد من الصراعات الاجتماعية وتنظيم العلاقة بين القطاعات الثلاث (القطاع العام ، والخاص والوطني).

وعلى أية حالٍ فإن البرامج والخطط التي قدمها حزب الحركة القومية لم تكن لتنفذ وبقيت أحوال البلاد متأزمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولحين الأنقلاب العسكري في 12 أيلول 1980.

◄ الخاتمة:

عاشت تركيا خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي أزمة اقتصادية نتيجةً للتضخم وزيادة حجم الديون الخارجية، في ظل تفاقم مشكلة البطالة في البلاد، مع فقدان السلع والمنتجات في الأسواق وشل حركة العمل، كل ذلك يعود إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، وبالتالي فقد شهدت تركيا حالة اضطرابات سياسية حادة، وبلغت أحداث العنف السياسي في السنتين الأخيرتين قبل الانقلاب العسكري عام 1980 ذروتها، وتعود أسباب العنف السياسي التي عانت منها تركيا إلى تعدد القوى والحركات السياسية الداخلية المدعومة من جهات داخلية وأخرى خارجية، هذه القوى كانت تتصف بالأفكار والمبادئ المتناقضة والمتخاصمة؛ إذ أن كلاً منها تريد السيطرة على الدولة والمجتمع وتسييرها على وفق مشيئتها ومبادئها واهدافها.

المسألة الأخرى المهمة هي أن النقابات العمالية في تركيا وبتشجيع من الأحزاب اليسارية وفي تلك المرحلة، أدت دوراً سلبياً في قيادة المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي كانت تحمل طابع التحدي والعصيان ومستخدمة أساليب العنف الثوري في ذلك، ما أوقف المصانع عن العمل وأدى إلى إنخفاض الإنتاج، وشحة البضائع في الأسواق، وأرتفاع أسعارها، الأمر الذي زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد، التي تسببت في ظهور المشاكل الاجتماعية في تلك الفترة، حيث انتشر الرعب في ظل خطف المواطنين، وقتل الأجانب وسلب البنوك، وقطع الطرق، والهجوم على دوائر الدولة والمقاهي والفنادق والمطاعم السياحية.

وعلى الرغم من جميع المحاولات والخطط التي وضعتها الأحزاب السياسية اليمينية التي كانت جزءاً من الحكومات التي تشكلت في عقد السبعينيات، إلا أن ذلك لم يجدِ نفعاً في إصلاح الوضع الاقتصادي في تركيا. ولذلك وجد الضباط الأتراك أن الوقت قد حان للتدخل من أجل إنهاء حالة التدهور الأمني، والسياسي، والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، لاسيما بعد أن توسعت دائرة العنف لتشمل الاغتيالات السياسية على الصعيدين العسكري والمدني، فكان أن أقدم

الجنرال كنعان ايفرين إلى القيام بانقلاب عسكري
في 12 ايلول 1980، ليضع حداً لإنهاء الأزمات التي
شهدتها تركيا عقداً من الزمن

الهوامش:

1 بلغ حجم تلك الديون نحو (161) مليون ليرة ذهبية ، وقد تقرر في معاهدة لوزان تخصيص نسبة 67% من هذا المبلغ، أي: (107) مليون ليرة ذهبية في ذمة الجمهورية التركية التي تعهدت بتسديدها على وفق سياق اتفق عليها الطرفان. للاطلاع على تفاصيل هذا الموضوع، ينظر: محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، (بيروت: 1946)، ص ص 336 – 337.

2 N. Oğuzhan Altay, Cumhuriyet KurluŞundan Bugüne Türke Ekonomisinde Temel Dünüşümler - Türk Ekonomisinde Temel Yapsal Reformlar (1923 - 2007) , (Yersiz : Tarihsiz), ss. 68 - 69 .

3 Meltem Tekerek , 12 Eylül Askeri Müdahalesi ve Ekonomi Politikalari , Yüksek Lisans Tezi , Ankara Üniversitesi , Türk inkilâp Tarihi Enstitüsü , (2012) , s. (i) .

4 Ekavi Athanassopoulou , Turkey : Anglo – American Security Interests 1945 – 1952: the First Enlargement of NATO,(London : 1999) , pp.72 – 74.

5 Altay , A. G. E,s. 83 .

6 أسس الحزب الديمقراطي أربعة أشخاص وهم: (عدنان مندريس، وجلال بايار، ورفيق كورالتان، ومحمد فؤاد كوبرلو)، ممن كانوا قد انشقوا عن حزب الشعب الجمهوري في عام 1945، بعد أن قدموا تقريراً إلى المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) في 21 حزيران 1945، سُمي بـ « تقرير الاربعة»، انتقدوا فيه حزب الشعب الجمهوري، وقد أسسوا الحزب في 7 كانون الثاني 1946. للمزيد من التفاصيل ينظر:

محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946 – 1960، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الموصل – كلية الآداب : 1989)، ص ص 99 – 165 ؛ أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945 – 1980، (بغداد : 1989)، ص ص 47 – 74.

7 كان من بين أهم الشركات الصناعية التي أسستها حكومة الحزب الديمقراطي هي: شركة الصناعات الكيميائية عام 1950، شركة صناعة الأسمدة، وشركة صناعات اللحوم والأسماك في عام 1952، شركة صناعة الأسمنت عام 1953 وشركة صناعة إنتاج الفحم عام 1957، وكانت ملكية كل هذه الشركات تعود إلى الدولة. ينظر:

Tekerek , A.G.E,s. 83 .

8 A.E,s. 81 ; Dnek , A. G. E, s. 174 ;

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت مساعدات كبيرة لتركيا تمهيداً لانضمامها إلى حلف الناتو (NATO)، وقد أثبتت الأدلة بوجود نحو (100) اتفاقية سرية بين الطرفين. للمزيد ينظر:

Hüseyin Bağc , Türk DiŞ Politiksndnda 1950 Li Yllar ,(Yersiz : 2001), S. 133 ; Osman Bahadr Diner ve diğeleri , Yeni Dnemde Türk DiŞ Politikasi : Uluslararas IV. Türk DiŞ Politikas Sempozyumu Tebliğleri , (Ankara : 2010), ss. 77 - 79 .

9 Tekerek, A. G. E, s. (i).

10 Altay, A. G. E, ss. 82 – 84.

11 A. E, s. 86 ;

وللمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع ينظر: محمد جمال الدين العلوي، «انتساب تركيا الى السوق الأوربية المشتركة»، بحث مقدم الى المؤتمر الأول للدراسات التركية، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حالياً) جامعة الموصل: 1989.

12 Ahmet Makal, Cumhuriyetin 80. Yılında Türkiye'de Çalışma İlişkileri, Tartışma Metinleri, İstanbul Üniversitesi İktisat Fakültesi'nde, Sosyal Siyaset Konferansları kapsamında 9 Ekim 2003, s. 10.

13 رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، دار زهران للنشر والتوزيع، (الأردن :2010)، ص 21.

14 Altay, A. G. E, s. 86 .

15 أنقلاب المذكرة: هو أنقلاب جاء نتيجةً لإستمرار الأضطراب السياسي وحالة القلق في البلاد، الأمر الذي دفع رئيس الأركان العامة للجيش إلى دعوة المجلس العسكري الأعلى لعقد أجتماع أستثنائي بشأن إقصاء رئيس الحكومة سليمان ديميريل. وفي 12 آذار 1971 أستلم رئيس الجمهورية جودت صوناي (28 آذار 1966 – 28 آذار 1973) مذكرة موقعة من الجنرال ممدوح طاغماق رئيس الأركان العامة للجيش، والجنرال فاروق كورلر قائد القوات البرية والجنرال محسن باثور قائد القوات الجوية والأدميرال جلال ايكوكلو قائد القوة البحرية، دعوا إلى إيجاد حكومة قوية وجديرة بالثقة، واتهموا حكومة ديميريل بعجزها عن حل المشاكل التي يواجهها البلد، بل وأنها قد جَّرت البلاد إلى الأنشقاق والفوضى والأنحراف عن مبادئ أتاتورك، الأمر الذي دفع ديميريل إلى تقديم أستقالته. للمزيد من التفاصيل عن أسباب ودوافع هذا الأنقلاب ينظر: وصال نجيب عارف العزاوي ، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي 1960 – 1980، رسالة ماجستير غير منشورة ، (الجامعة المستنصرية – معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية « الملغى » – مركز دراسات العالم الثالث: 1988) ، ص ص 110 – 124؛

Erik Jan Zurcher, Turkey: A modern History, (London : 2004), p. 258 – 260.

16 تجدر الإشارة الى أن مصطلحا «اليمين واليسار» تستخدم كوسيلة مختصرة لوصف الأفكار والمعتقدات السياسية والمواقف الآيديولوجية للسياسيين والأحزاب والحركات السياسية المختلفة. حيث أن مصطلح «اليمين» يشير الى القوى المحافظة التي ترفض التغيير في النظام السياسي والأجتماعي، وتعمل على المحافظة على الأوضاع السائدة. في حين أن مصطلح «اليسار» يشير الى القوى التي تنادي بتغيير الواقع السياسي والأجتماعي. فضلاً عما تقدم يمكن القول على أن التقسيم بين اليمين واليسار هو أن الأول يمثل الفكر الرأسمالي المؤيد للسوق الحرة دون تدخل الدولة، أما الثاني فيمثل الفكر الأشتراكي أو الأقتصاد الموجه في تكافؤ الفرص والعدالة الأجتماعية في توزيع الثروة. للمزيد من التفاصيل ينظر:

غي هرميه وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، (بيروت : 2005)، ص 429؛ ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط2، دار النهضة العربية، (بيروت : 2011)، ص ص 693 – 694؛ خوشابا سولاقا، «مفهوم اليمين واليسار في العمل السياسي». ينظر شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت على الموقع:

www.zowaa.org/nws/ns7/n261008-5.htm

17 للاطلاع على تفاصيل مشاركة أحزاب اليمين في الحكومات الائتلافية ينظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960-1980 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل – كلية التربية : 2002)، ص ص 126-142.

18 للمزيد من التفاصيل عن تلك الخطط. ينظر: الاتحاد العام للغرف التجارية، العلاقات العراقية - التركية ووسائل تطويرها ، مطبعة المعارف، (بغداد : 1972) ، ص 11.

19 ينظر: تقارير البنك المركزي التركي:

T.C. Merkez Bankas , 1970 Yllk Raporu ; Merkez Bankas , 1975 ve 1979 Yllk Raporu.

20 أحمد علي، «التطور الاقتصادي في تركيا» ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، (بغداد: د.ت)، ص9.

21 أشار مصدر إلى أن مجموع تحويلات العمال الأتراك من الخارج بالليرة التركية في عام 1971 بلغ (701) بليون ليرة تركية، وهو ما يوازي حجم العجز التجاري التركي تقريباً، الذي بلغ في العام نفسه (703) بليون ليرة تركية . ينظر: بيرج بييروغلو، تركيا في أزمة : من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات، (بغداد: 1983)، ص ص 171 – 172 . ومن أجل التعرف على حجم تحويلات العمال للمدة مابين الأعوام 1969 – 1974 بالدولار ينظر الجدول رقم (2) أعتماداً على تقارير وزارة المالية التركية والمنشورة في:

Dnek , A. G. E, s. 176.

22 Fikret Adama ve Ayhan Kaya , Orta ve Doğu Avrupa 'da Uluslararas Gün ve krdan Kante Güün Toplumsal Etkileri , Avrupa Birliği Komisyonu , Istiham ve Sosyal İşler Genel Müdürlügü adna , Nisan , (Türkiye : 2012) , S. 2.

23 مع نهاية عقد الستينيات ظهرت بوادر الأزمة الاقتصادية في تركيا، ثم تبعتها تأثيرات حظر النفط العربي بسبب الحرب العربية - الإسرائيلية حيث استخدمت الدول العربية المصدرة للنفط إلى الدول الغربية الصناعية النفط كسلاح للضغط على الدول المساندة لإسرائيل فكان تأثيرات أرتفاع أسعار النفط عالمياً قد برزت بشكل واضح على الوضع الاقتصادي التركي، للمزيد عن هذا الموضوع ينظر:

Tekerek, A. G. E, ss. 44 – 47 ;

عيد مسعود الجهني، «ماذا عن أسباب ارتفاع أسعار النفط»، صحيفة المدينة اليومية، تصدر عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، (السعودية)، العدد (18446)، الخميس 24/10/2013.

24 ساجلا كيدر، تركيا الحديثة «الاقتصادي السياسي للديمقراطية التركية» في نوبار هوفسبيان وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ط 1، ساهم في إعداده وراجعه: غانم بيبي وسامي الرزاز مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت : 1985)، ص10.

25 نهى عبد الكريم ، الديون الخارجية لتركيا ، منشورات معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، (بغداد : 1985)، ص 10؛ الطويل ، المصدر السابق ، ص 21.

26 بلغ حجم النفقات العسكرية التركية عام 1975، نحو (1,337) مليار دولار . ينظر: فاضل كاظم حسين، الأحزاب السياسية في تركيا دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية -1970 1980 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (الجامعة المستنصرية - معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية : 1988) ، ص 85.

27 أحمد ، المصدر السابق ، ص 229 .

28 Türkiye de Ekonomik Krizler 1969 – 1974 – 1978 ve 1980 Krizler Sinestezi E Dergi, (Yersiz : Tarihsiz), s. 70 .

29 عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 7.

30 ينظر الجدول رقم (1) .

31 فيروز أحمد ، « تدخل العسكريين والأزمة في تركيا »، في هوفسبيان وآخرون ، المصدر السابق ص228.

32 حسين ، المصدر السابق، ص 86 ؛

(Tekerek , A. G. E, S. (i.

33 نهى عبد الكريم ، الاقتصاد التركي منشورات معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية، (بغداد : 1984)، ص21 ؛ مديرية الأمن

العامة ، الجمهورية التركية الجارة الشمالية ، مركز التطوير الأمني، محدود التوزيع، (بغداد : د .ت)، ص26 ؛ أحمد شاكر العلاق « الأزمة الاقتصادية وأثرها على انقلاب عام 1980 في تركيا »، موقع الدكتور أحمد شاكر العلاق على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع :

www.ahmedalag.wordpress.com

34 الطويل ، المصدر السابق ، ص 49.

35 أحمد ، المصدر السابق ، ص 215 ؛ وليد رضوان ، موقف التيار الاسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية ، ط1 ، دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع ، (حلب : 2008) ، ص 207 ؛

Türkiye de Ekonomik Krizler, s. 71 .

36 عبد العزيز محمد حبيب ، « أزمة الطاقة في تركيا » ، مجلة الأمن القومي ، العدد (1) ، (بغداد: 1985)، ص148 ؛ أحمد ، المصدر السابق ص 228 ؛

Tekerek, A. G. E, s. 45.

37 Tekerek, A.G.E,s . 46 .

38 Milliyet Gazetesi, 23 Ocak 1974 ;

أحمد ، المصدر السابق ، ص 228 .

39 في ظل حالة التضخم الحاصلة وبعد تولي بولنت أجاويد الحكم عام 1974، اضطر إلى رفع أسعار السلع النفطية بنسبة بلغت (74%) ، ثم تبعها بقية المواد والسلع الأخرى مثل السكر بنسبة (225%) ، والأسمنت بنسبة (52%) ، والمنسوجات التي تنتجها الدولة بنسبة تتراوح ما بين (20 - 70 %) ، والورق بنسبة (36,5%) ، ثم تبعها رفع أسعار معظم المواد السلع الاستهلاكية الأخرى. ينظر:

Milliyet Gazetesi, 25 – 26 Şubat 1974.

40 معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، دراسات عن تركيا ، الجزء الرابع ، ص 673.

41 الجهني ، المصدر السابق.

42 كان تأثير حظر النفط العربي قد وصل إلى نحو (184) دولة من الدول المستوردة للنفط ، وظهر تأثير ذلك بشكل أكبر على الدول الصناعية. ينظر:

. Tekerek, A.G.E,s. 45

43 A.E, s. 46 .

44 سعد عبدالعزيز مسلط موسى الجبوري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (1983 – 1991)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل : 2007)، ص 18.

45 شارل زورغبيب ، سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط ترجمة: خضر خضر ، سلسلة آفاق دولية، العدد(1)، (د.م : د.ت) ، ص 77.

46 محمد السيد ابراهيم ، « تركيا والاختيار الصعب بعد أحداث إيران » مجلة السياسة الدولية ، العدد (56) ، نيسان (القاهرة : 1979) ، ص 141.

47 حسين ، المصدر السابق ، ص 87 .

48 أحمد ، المصدر السابق ، ص 242 ؛ رضوان ، المصدر السابق ، ص 208 . وللتعرف على تفاصيل نفوس تركيا والتعداد السكاني للمدة مابين 1927 – 1980 ينظر:

Hakan Özdemir , Türkiye 'de İ Gler Üzerine Genel Bir Değerlendirme , İktisat ve Girişimcilik Üniversitesi, Türk Dünyası , Kırgız – Türk Sosyal Bilimler Enstitüsü , Sosyal Bilimler E-Dergisi , .Sayı: 30 Mayıs – Haziran 2012 , s. 3

49 للمزيد من التفاصيل عن عوامل قيام الانقلاب العسكري عام 1980. ينظر: الطائي ، المصدر السابق، ص ص 153- 170 .

50 بييروغلو ، المصدر السابق ، ص 131.

51 الجبوري ، المصدر السابق ، ص 18.

52 حسين ، المصدر السابق ، ص 88.

53 العلاق ، المصدر السابق.

54 تأسس حزب العدالة في 11 شباط 1961 برئاسة الجنرال المتقاعد راغب غوموشبالا وبمساعدة العديد من كوادر الحزب الديمقراطي « المنحل ». وبعد وفاة غوموشبالا في 5 حزيران 1964 ، ترأس الحزب سليمان ديميريل بتاريخ 27 تشرين الثاني 1964، وشارك هذا الحزب في تشكيل العديد من الحكومات خلال المدة مابين 1961 – 1980. أغلق الحزب بموجب قرار مجلس الأمن القومي التركي المرقم (2533) الصادر في 16 تشرين الاول 1981. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Erkin Topkaya, Anayasa Siyasi Partiler Kanunu: Program ve Tüzükleriyle Türkiye`de Baslıça Siyasi Partiler, Ulusal Basımevi (Yersiz : 1969), ss. 103 ;– 107

الطائي ، المصدر السابق ، ص ص 67 – 71.

55 حسين ، المصدر السابق ، ص 98 .

56 Dogu Ergil , “ Turkey : Electoral Issues ,” In Electoral Politics In the Middle East : Electoral Issues , Voters and Elites , Crom Helm , (London : 1980), p. 18 ; Jacob M. Landau and Others,Electral Politics in the Middle East , Crom Helm , (London :1980), p. 17 .

57 Walter F. Wieker , The T urkish Revolution 1950 - 1961 Aspects of Millitary Politics , The Brooding in Situation , (Washington : 1963) , p. 102 ; Ergil , op. cit ., p. 18.

58 Turhan Salman , T. İ.P (Türkiye IŞi Partisi), Parlementoda: Turkiye Sosyal Tarih AraŞtrma Vakfa , Cilt. 4 , (Yersiz : 2005) , s. 602.

59 Feroz Bahrampour , Turkey Politics and Social Transformation , Brooklyn , (New York : 1967) , P. 56 ; Clement Henry Dodd , Politics and Government in Turkey , Rebuplished by the University of Manchester at the University Press , (London : 1969) . , p. 141

60 حسين ، المصدر السابق ، ص 60 .

61 Ergil , op. cit , p. 25 .

62 Ibid , p. 25 .

63 Dodd, op. cit ., p. 141 .

64 حسين ، المصدر السابق ، ص 98 .

65 Tekerek , A. G. E, s. 47 ; Türkiye de Ekonomik Krizler, s. 71 .

66 Tekerek , A. G. E, s. 61.

67 Faruk Şen , Turkei : Land und Leute , Publisher C.H. Beck , (Germany : 1985) , p. 96 ;

أحمد ، المصدر السابق ، ص 229.

68 ينظر الجدول رقم (1).

69 حسين ، المصدر السابق ، ص 99.

70 Dnek , A. G. E, s. 177 .

71 Tekerek , A. G. E ,ss. 71 – 78 .

72 ضمت هذه الحكومة كلاً من حزب العدالة وحزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومية. للمزيد من التفاصيل عنها ينظر: الطائي ، المصدر السابق ، ص 144.

73 Hüseyin Aykol, Türkiye ’de Parti Kapatmann Tarihi , (Ankara : 2009) , s. 194.

74 Tekerek , A. G. E, s. 81 .

75 A. E, s. 82 ; Türkiye de Ekonomik Krizler, s. 71 .

76 Demir Demirgil, “1980 nce ve Sonraki Alt yl Makro Politikalarn Bedelleri’’, Belgelerle

Türk Tarihi Dergisi , Istanbul, Ekim 1985, Say 8 , s. 57 .

77 Tekerek , A. G. E, s. 78 ; Türkiye de Ekonomik Krizler, s. 72 .

78 أسس حزب السلامة الوطني في 11 تشرين الاول 1972، مجموعة من الشخصيات من ذوي الاتجاهات الإسلامية ، وفضّل نجم الدين اربكان أن لا يكون هو زعيم الحزب، لكنهُ بقي يدير أمور الحزب من وراء الكواليس لحين أنتخابه زعيماً للحزب في 21 تشرين الاول 1973. أغلق الحزب بموجب قرار مجلس الأمن القومي التركي المرقم (2533) الصادر في 16 تشرين الاول 1981. ينظر:

طلال يونس الجليلي ، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية 1945 – 1983 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل – كلية التربية : 1999)، ص ص 107 – 130 ؛ الطائي ، المصدر السابق ، ص ص 73 – 77.

79 حسين ، المصدر السابق ، ص 101.

80 Cumhuriyet Gazetesi , 28 Nisan 1973 .

81 A.E.

82 Erglil , op. cit , pp. 19 - 20 ;

كيدر، المصدر السابق ، ص 57 .

83 حسين ، المصدر السابق ، ص 102.

84 صحيفة العرب ، العدد (779) ، لندن28/8/1980.

85 يرجع تاريخ نشأة حزب الحركة القومية إلى عام 1948 حين تأسس حزب الأمة في 20 تموز من العام نفسه، ثم طرأت عدة تبديلات على اسمِ وبنيته الفكرية في السنوات اللاحقة. وفي 1 آب 1965أنتخب ألب أرسلان توركش زعيماً للحزب. أغلق الحزب بموجب قرار مجلس الأمن القومي التركي المرقم (2533) الصادر في 16 تشرين الاول 1981. ينظر:

Milliyetçe Hareket Partisi Program, Publisher MHP, (Ankara: 1996), ss. 16 – 19 ; M. Serhan Yücel , Türkiye `nin Siyasal Partiler (1859- 2005), (Istanbul: 2006), s. 43 ;

الطائي ، المصدر السابق ، ص ص 78 – 82.

86 Ergil , op.cit, p. 22.

87 حسين ، المصدر السابق ، ص 103.

88 Ference A. Vali , The forign Policy of Turkey : Bridge across the Bosporus , The foreing Policy of Turkey , the Ohn Hopkis Press , (London : 1971) ; p.91 ; Ergil , op. cit , p. 27.